

الجمهورية التونسية  
وزارة الصناعة والمؤسسات  
الصغرى والمتوسطة

الجمهورية التونسية



وزارة التعليم العالي  
والبحث العلمي

## اتفاقية إطارية للتعاون

بين وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
ووزارة الصناعة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة



جوان 2020



إن وزير التعليم العالي والبحث العلمي،

من جهة،

ووزير الصناعة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة

من جهة أخرى،

في إطار تحقيق توجهات الدولة الرامية إلى بناء اقتصاد ناجع وذي قيمة مضافة عالية وخلق مواطن شغل خاصة لأصحاب الشهائد العليا والتوظيف الأمثل للإمكانيات والخبرات،

ونظرا لما تمتلكه تونس من إمكانات بشرية وبحثية هائلة قادرة على إنتاج الابتكارات التكنولوجية في العديد من القطاعات الاستراتيجية لم يتم تثمينها بشكل كاف في منوال التنمية،

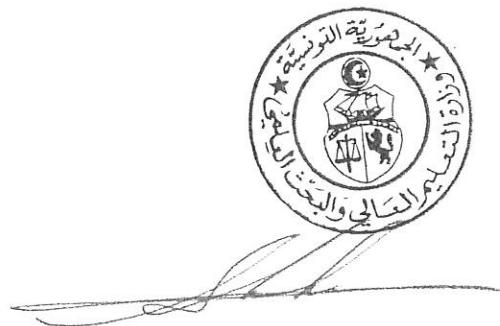
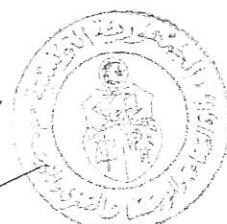
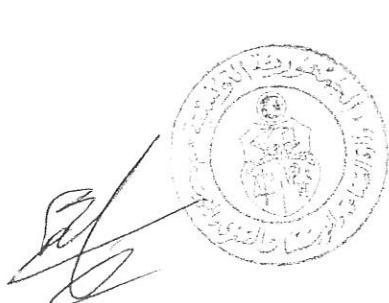
ونظرا لما شهدته البلاد في الآونة الأخيرة خلال الظروف الصحية «COVID-19» من قدرة الكفاءات التونسية على التجديد والخلق والتعويل على الإمكانيات الوطنية في الحد من انعكاسات هذه الجائحة ومواجهة الأزمات،

وسعيا لوضع نموذج تنموي جديد لما بعد أزمة COVID-19 اندماجي ومرن ذو قيمة مضافة وقدرة تنافسية عاليتان بالاعتماد على البحث والتجديد،

وحرصا على تدعيم افتتاح المؤسسات الجامعية والبحثية على المحيط الاقتصادي والاجتماعي وخلق شراكة فاعلة بين قطاع التعليم العالي والبحث العلمي والقطاع الصناعي للرفع من القدرة التنافسية للمؤسسات وتطوير قدرتها على التجديد،

وفي إطار توحيد الرؤية والتنسيق بين الوزارتين لإعداد إستراتيجية دولة للعلوم والتكنولوجيا والتجدد للالنتقال من موال تنموي لما بعد أزمة COVID-19 يقوم على اقتصاد المعرفة، بالتوافق مع الإستراتيجية الصناعية والتجدد في أفق

.2035



تم الاتفاق على ما يلي:

## الفصل الأول: موضوع الاتفاقية

ت هرم هذه الإتفاقية بإرساء إطار للتعاون والشراكة بين وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ووزارة الصناعة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة لتعزيز الصلة بين الجامعات وهياكل البحث من جهة والقطاع الصناعي من جهة أخرى، ولدفع البحث العلمي والتجدد نحو النسق الاقتصادي.

تشمل هذه الاتفاقية النقاط التالية:

- 1) ضمان التنسيق لوضع خطة عمل مشتركة تمكن من وضع رؤية وطنية واضحة ومتکاملة بهدف تحفيز الابتكار ودعم الكفاءات في مجال التكنولوجيات الحديثة لضمان الانتقال للاقتصاد رقمي يعزز القدرة التنافسية والنمو الاقتصادي.
- 2) وضع خطة عمل تشاركية بين الوزارتين لإضفاء مزيد من النجاعة في تسخير وحوكمة الأقطاب التكنولوجية والتنمية والشبكات الصناعية "Clusters" ومراكز الموارد التكنولوجية وبقية المكونات من خلال مراجعة الإطار القانوني ووضع موائق تضبط تركيبة المجالس العلمية، وتحث المراكز الفنية والمخابر ومراكز الأعمال ومختلف المتدخلين في مجال البحث والتجدد للانتساب بفضاءات الأقطاب.
- 3) العمل على التنسيق والتواافق بين استراتيجية الدولة للعلوم والتكنولوجيا والتجدد لالانتقال لمنوال تنموي لما بعد أزمة COVID-19 والاستراتيجية الصناعية والتجدد في أفق 2035.
- 4) وضع وتفعيل آليات وبرامج تساهمن في ضمان حقوق الملكية الفكرية والصناعية لكافة المتدخلين والعمل على التحسيس والتوعية بأهميتها في تطوير البحث والتجدد،
- 5) تدعيم الشبكة الوطنية لمحاضن المؤسسات وتعزيزها على جميع المؤسسات الجامعية بما يضمن تثمين نتائج البحث ونقل التكنولوجيا عبر خلق جيل جديد من المؤسسات المجددة وتفعيل التعاون بين مراكز البحث ومؤسسات الإنتاج إلى جانب تطوير التجدد وتحصين برامج البحث المشتركة بين الوزارتين،
- 6) وضع خطة عمل لتطوير البحث في مجال البيوتكنولوجيا ومساهمته في الاقتصاد الوطني وتحسين القدرة التنافسية للمؤسسات ذات الصلة،



7) تشبيك ووضع آليات التمويل وبرامج قصد تحفيز المشاريع التشاركية ومشاريع نقل التكنولوجيا وتنمية نتائج البحث.

## الفصل 2: تعهدات الطرفين

يحرص الطرفان كل من جانبه، وفي إطار التشريع الجاري به العمل، على توظيف كافة الجهود ذات الصلة لتشبيك الآليات المتوفرة لديهما، وعلى تسخير الإمكانيات المادية والبشرية والتقنية المتوفرة لتحقيق الأهداف المرسومة.

## الفصل 3: تنفيذ الإتفاقية

- يتم تفعيل هذه الاتفاقية من خلال وضع خطة عمل مشتركة تحدد أنشطة التعاون والأطراف المتدخلة وروزنامة الإنجاز،
- يتم في إطار هذه الإتفاقية الإطارية إبرام إتفاقيات خصوصية على مستوى رؤساء الهيئات المشفحة بكل من الوزارتين والمؤسسات والهيئات الراجعة إليهما بالنظر،
- تحدث لجنة قيادة مشتركة بين الوزارتين بإشراف السادة رؤساء الدوائر تتولى بصفة دورية متابعة تنفيذ البرامج والمشاريع المشتركة المنجزة عن تطبيق هذه الإتفاقية والعمل على تطويرها وتحفيزها. كما تقوم اللجنة بتقديم تقرير تقييمي يرفع لسلطتي الإشراف للبت في التوصيات المبنية عن اللجان الفرعية وعرضها عند الاقتضاء على مجالس الوزارية،
- تعقد اللجنة اجتماعاتها بصفة دورية، بالتناوب بمقر وزارة الصناعة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة وبمقر وزارة التعليم العالي والبحث العلمي،
- تضبط تركيبة هذه اللجنة وطرق سيرها بمقتضى مقرر صادر عن وزير الصناعة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة ووزير التعليم العالي والبحث العلمي،
- يتم إحداث لجان فرعية لكل نقطة من نقاط هذه الإتفاقية ترفع عملها إلى لجنة القيادة.

## الفصل 4: فسخ الإتفاقية

على الطرف الراغب في فسخ الإتفاقية إعلام الطرف الآخر قبل ثلاثة أشهر على الأقل. وفي صورة إنهاء العمل بهذه الإتفاقية، يتواصل تنفيذ البرامج والمشاريع الجارية حتى نهايتها.

## الفصل 5: الدخول حيز التنفيذ والمدة والتعديل

تدخل هذه الإتفاقية حيز التنفيذ بداية من تاريخ إمضائها من قبل رئيس الجمهورية والمؤسسات الصغرى والمتوسطة ووزير التعليم العالي والبحث العلمي وتبقى سارية المفعول ما لم يطلب أحد الطرفين تغييرها أو إلغائها.

يمكن تنقيح أو إتمام مقتضيات هذه الإتفاقية بمقتضى ملحق تبرم في الغرض بين الطرفين.

تبقى هذه الإتفاقية سارية المفعول لمدة خمس سنوات (05) تتجدد بصفة تلقائية لمدة مماثلة بعد تقييم الانجازات خلال المدة الأولى للتعاقد،

حررت هذه الإتفاقية في أربع نظائر أصلية.

تونس في: ٤ - جوان 2020

وزير الصناعة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة



محمد صالح بن يوسف

وزير التعليم العالي والبحث العلمي



سليم شوري